

إسلاميات

الإعتدال فيما شاع
عن البطعة من أقوال

الدكتور عبد الحكم عبد اللطيف الصبيدي
الأستاذ بجامعة الأزهر



Bibliotheca Alexandrina



0125141

مركز الكتاب للنشر

الإعتكاف فيما شاع عن البطعة من أقوال

الدكتور
عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدى
الأستاذ بجامعة الأزهر

١٤١٣ هـ

١٩٩٣ م

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، على آلائه المتوافره، وأنعمه المتكاثرة،
فهو القائل في محكم كتابه :

﴿الحمد لله فاطر السماوات والأرض جاعل الملائكة رسلاً أولى
أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء إن الله على كل شيء
قدير﴾ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا
مرسل له من بعده وهو العزيز الحكيم ﴿١﴾.

ثم الصلاة والسلام على سيد ولد آدم، سيدنا محمد النبي
الأمين، الذي بين للناس ما أنزل إليهم من ربهم، وترك الأمة على
المحجة البيضاء، فقال في حديثه الشريف : " تركتكم على المحجة
البيضاء، ليلا كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك "، وأرض اللهم عن آل
بيته الأطهار، وأصحابه الأخيار، ومن تبعهم بإحسان إلى سوم الدين .

وبعد ...

فقد راج بين المتشددین والغلاة تمسكهم برفض كثير مما

(١) سورة فاطر : ١ ، ٢

استحدث في دنيا الناس من فعل الخيرات، بدعوى رفضهم للبدعة على إطلاقها، إلى حد أنهم يقصرونها على المعنى اللغوي فحسب، بدعوى تحريم ما لم يفعله النبي - صلى الله عليه وسلم - في حياته، ضاربين صفحاً عما ورد في بيان تعريف البدعة وأقسامها وأحكامها من الأقوال المعتمدة، وأقوال أهل الاعتدال من العلماء، زعماً منهم أنهم بهذا التشدد إنما يسبغون على الدين يداً بيضاء، أو يسدون خدمة جليلة لسنة خير الأنام، ومادروا أنهم بهذا الصنيع إنما يضيقون ما اتسع من رحمة الله بعباده، فضلاً عن جهلهم وغفلتهم عما يصحب تقدم الحياة من مستجدات ومستحدثات، وكأنهم يريدون للحياة التوقف والجمود، من منطلق اقتصارهم على ما كان في عصر النبوة، وقد نسوا أو تناسوا في غمرة هذا التزمّت أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم يفعل جميع المباحات، لأنها من الكثرة بحيث لا يحيط بها العد، هذا فضلاً عن تناولها، أضف إلى هذا ما أثر عنه - صلى الله عليه وسلم - من الزهد في الدنيا والتقلل منها، فقد كان يقتصر في تناوله للمباحات على ما تدعو إليه الضرورة، وما تقتضيه الحاجة مما يوافق طبعه، كما أنه لم يفعل جميع المندوبات لانشغاله بأعباء الدعوة وتبعاتها الجسام.

وقد راعى ما سمعته من ترهات تصف تلاوة القرآن في الإذاعة بالبدعة، وهكذا تصدر الأحكام على تلاوة القرآن، فيقفز إلى الأذهان ما يطرأ على البدعة من معنى الحرمة، فيكون شأنهم في ذلك شأن من يقف أثناء التلاوة عمداً على قول الله - تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

لاتقربوا الصلاة... " (١) فتلاوة القرآن في الإذاعة بدعة بالمعنى اللغوي ولكنها ليست محرمة، ولكن هكذا يُدسُّ السُّمُّ في العسل، فيلتبس على الناس أمر دينهم، وينصرفون عن هدى ربهم، كنتيجة طبيعية لهذا الكلام غير المسئول، ومما يساعد على إحداث التأثيرات الضارة لهذا الكلام غير المسئول ماشاع من ضعف الوازع الدينى لدى كثير من الناس إلا من رحم الله- في زحمة من الصوارف، ووفرة من الشواغل.

وعليه فقد استعنت بالله- تعالى- في وضع هذه العجالة، التى أطلقت عليها: (الاعتدال فيما شاع عن البدعة من أقوال) بهدف وضع الحق في نصابه، وإغماد سيف الباطل في جرابه، وقد اعتمدت في تحريرها على أقوال أفاضل العلماء، ممن حباهم الله بسطة في العلم وتوفيقاً إلى العمل، فكانوا بحق أحرص الناس على دينهم، وأعلمهم بشرع ربهم وسنة نبيهم - صلى الله عليه وسلم -، وقد رتبتهـا على مقدمة وفصلين وخاتمة، تعرضت في المقدمة لأهمية الكتابة في هذا الموضوع، وعנית في الفصل الأول بتعريف السنة، والأمر بوجوب اتباعها، ومدى اندراج سنة الخلفاء الراشدين تحتها، كما قمت في الفصل الثانى بشرح مفصل للبدعة مع بيان أنواعها، فضلاً عن علاقتها بالسنة، كما قدمت خلاصة لذلك في الخاتمة، كل ذلك في عبادة ميسرة، مع إيراد للأمثلة كلما كان ذلك ضرورياً.

ولست في هذا التصدى لمنهج الغلاة مروجاً للبدع التى تغرى

(١) سورة النساء : ٤٣ .

ضعاف النفوس بالتساهل في أمور الدين؛ ذلك لأن قناعتى كاملة بأن
منهج الاعتدال في التوسط بين الغلو والتساهل هو الحسنة بين
السيئتين، وهو أمر يتمشى مع روح التشريع في هذه الأمة، كما يشهد
له من النصوص الكثير.

فإن أكن قد وفقت فيما قصدت إليه فله الفضل والمنة، وإن
كانت الأخرى فمن نفسى والشيطان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى
العظيم،

الدكتور

عبدالحكم عبد اللطيف الصعيدى

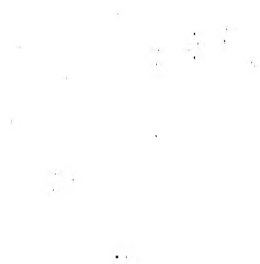
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة - مدينة نصر

رمضان ١٤١٣هـ

فى مارس ١٩٩٣

الفصل الأول السنة



السنة

أولاً: تعريفها :

فى اللغة : السنة كلمة تدل على الطريقة المعتادة والخطّة المتبعة، سواء أكانت تلك الخطّة أو الطريقة حسنة أو غير حسنة، وهى مأخوذة من قولهم : سَنَّ الماء، إذا والى صَبَّه وإرساله، فكأن الطريقة المعتادة والخطّة المتبعة تشبه الماء المصبوب، فإنه لتوالى أجزائه أثناء الصب على نسق واحد يعتبر شيئاً واحداً . أو مأخوذة من قولهم : سَنَنْتُ الشَّيْءَ بِالْمَسَنِ سَنّاً، إذا أَمَرْتَهُ عَلَيْهِ حتى أثر فيه . وتطلق السنة أيضاً على القوانين الإلاهية والسنن الكونية، وأحكام الله وتدبيره لشئون خلقه، كما تدل على ذلك الآيات القرآنية التى يقول الله- عز وجل - فيها:

- ﴿وَمَنْعَ النَّاسِ أَنْ يَمُوتُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأُولَى أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا﴾. (١)
- ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾. (٢)
- ﴿سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدَ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾. (٣)

(١) سورة الكهف : ٥٥

(٢) سورة الأحزاب : ٦٢

(٣) سورة الإسراء : ٧٧

تعريف السنة اصطلاحاً :

للسنة عدة تعاريف اصطلاحية تختلف باختلاف العلوم التي تتناولها، فيعرفها المحدثون (علماء الحديث والسير والمغازي) تعريفاً يغيّر تعريفها عند كل من الفقهاء والأصوليين، ونرى إيراد هذه التعاريف تنمة للفائدة فيما يلي :

(أ) التعريف الاصطلاحي للسنة عند علماء الأصول:

السنة عند علماء الأصول كلمة تطلق ويراد بها كل ماورد عن النبي — صلى الله عليه وسلم — من قول أو فعل أو تقرير مما ليس قرأناً، فإن كان ما ورد عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قولاً فهو الحديث أو الخبر، وهى السنة القولية، وإن كان ماورد عنه إنما هو تقرير لفعل وقع أمامه ولم يذكر على فاعله فهذه هى السنة التقريرية، وإن كان الذى صدر عنه — صلى الله عليه وسلم — فعلاً من الأفعال كالصلاة والحج ونحو ذلك فتلك هى السنة الفعلية.

وإنما كان تعريفهم للسنة على هذا النحو لأن موضوع علم الأصول هو الدليل الشرعى، والسنة أحد مصادره، فالسنة عندهم تعتبر مصدراً تشريعياً كالقرآن من جهة الاستدلال بها على الأحكام الشرعية، ولكنها تعتبر المصدر الثانى بعد القرآن من حيث ترتيب الاستدلال .

(ب) التعريف الاصطلاحي للسنة عند الفقهاء:

يعرف الفقهاء السنة بأنها الفعل الذى طلبه الشارع من المكلفين طلباً غير جازم (أى ترجع جانب فعله على جانب تركه ترجيحاً

لا يمنع نقيضه)، بحيث يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها، وذلك مثل سنن الوضوء والصلاة، حيث يترجح جانب فعلها بالحث عليها، وفي نفس الوقت فإن هذا الترجيح لا يدل على حرمة تركها، والسنة بهذا تقابل الفرض والواجب، كما ترادف المندوب والمستحب والتطوع والنفل، فكل هذه الألفاظ مرادفة للسنة، وتطلق السنة على ما يقابل البدعة، مثل طلاق السنة وطلاق البدعة. وإنما عرف الفقهاء السنة على هذا النحو لأن موضع علم الفقه هو الحكم الشرعي، فالسنة عندهم هي نفس الحكم.

جـ) التعريف الاصطلاحي للسنة عند المحدثين :

تطلق السنة في اصطلاح المحدثين (علماء الحديث وكتاب السير والمغازي) على كل ما أثر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو هيئة، كما تشمل صفاته الخلقية والخلقية وشمائله، وكذلك كل مانسب إليه قبل الرسالة أو بعدها سواء ترتب على ذلك حكم شرعي أم لم يترتب عليه حكم شرعي، وذلك لأن موضوع علمهم هو إثبات كل ما يتصل بالرسول - صلى الله عليه وسلم - من كل ما تقدم.

مثال يوضح المراد بالسنة تبعاً لهذه الاصطلاحات :

عن أم حبيبة - رضى الله عنها - قالت: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول :

"من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار". (١).

(١) الاختيار لتعليل المختار، في فقه الحنفين جـ ١

فهذا النص يعتبر سنة قولية عند المحدثين؛ لأنه قول أثر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

- وهذا النص يعتبر دليلاً شرعياً لسنة الظهر القبليّة والبعديّة عند الأصوليين .

- وعند الفقهاء يعتبر طلب فعل من المكلفين طلباً غير جازم، ألا وهو سنة الظهر القبليّة والبعديّة، وهو وإن أقاد طلب الفعل فإنه في نفس الوقت لا يفيد حرمة الترك، فمن أدى تلك السنة أثابه الله على فعلها، ومن تركها لم يعاقبه الله على تركها، ولكن سيعاتبه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على تركها، وعلى تفريطه في الاقتداء به في هذا الشأن، فليس في ترك السنة عقاب، وإنما في تركها عتاب من الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

أنواع السنة عند الأصوليين والمحدثين :

١- السنة القولية:

هي كل مأثر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من أقوال، وكذلك ما رواه عن رب العزة مما ليس قرأناً كالأحاديث القدسية، وأمثلة ذلك :

- عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضى الله عنهما - قال:
قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:

"المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده" (١)

- عن أبي هريرة-رضى الله عنه-أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال فيما يرويه عن رب العزة : " قال الله تعالى: ﴿ وعزتي وجلالي لأجمع على عبدى خوفين، ولا أجمع له أمين، إن أمنتى في الدنيا أخفته يوم القيامة، وإن خافنى في الدنيا أمنت يوم القيامة ﴾. (٢)

٢- السنة الفعلية :

وتشمل كل ما نقل إلينا بالتواتر العمل الذى يفيد العلم الضرورى من أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - العبادية، ككيفية صلاته وحجه وغير ذلك مما واطب عليه في حياته، ولا يؤثر في كون هذه الأفعال سنة فعلية ماورد عنه - صلى الله عليه وسلم - من أقوال في شأنها كقوله: ﴿ صلوا كما رأيتمونى أصلى ﴾ وقوله ﴿ خذوا عني مناسككم ﴾ في بيان كيفية الحج والصلاة، فالفعل الذى فعله النبي - صلى الله عليه وسلم - هو في حد ذاته سنة فعلية، والقول هو سنة قولية أرشدت إلى سنة فعلية .

٣- السنة التقريرية :

هى إقراره - صلى الله عليه وسلم - لفعل وقع أمامه من فاعل مكلف، والأمثلة على ذلك كثيرة ووفيرة، ونود أن نورد لك منها المثالين التاليين :

(١) رواه البخارى وأبو داود والنسائى

(٢) أخرجه البيهقى وابن حبان

● إقرار النبي - صلى الله عليه وسلم - لاجتهاد الصحابة في أداء صلاة العصر يوم غزوة بني قريظة: عن عبد الله ابن عمر بن الخطاب -رضى الله عنهما- قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم الأحزاب: "لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة، فأدركهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُردُّ منا ذلك، فذكر ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فلم يعنف واحداً منهم" ^(١) فلما أمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - بالتوجه إلى بني قريظة على هذا النحو وأدركهم العصر في الطريق، فقد فهم جماعة منهم أن النهي عن صلاة العصر إلا في بني قريظة نهى على حقيقته، أى أن أداء الصلاة لا يصح إلا في هذه البقعة، وعليه فإنهم لم يصلوا العصر في وقتها، كما فهم آخرون منهم أن حقيقة النهي عن الصلاة إلا في بني قريظة ليست مرادة، وإنما المراد منه الإسراع وعدم التواني في الغزو والهجوم، وعليه فقد صلوا العصر عندما وجبت في الطريق في وقتها، ولما بلغ النبي - صلى الله عليه وسلم - ما كان من أمر الفريقين لم يعنف أيّاً منهما، فاعتبر ذلك سنة تقريرية منه - صلى الله عليه وسلم - لهؤلاء الفاعلين المكلفين المجتهدين، إذ أن النص يحتمل هذا الاجتهاد.

● وفي الصحيحين عن خالد بن الوليد أنه دخل مع النبي - صلى الله عليه وسلم - بيت ميمونة، فأتى بضرب محنود (أى مشوى)، فأهوى إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بيده، فقيل: هو ضرب

(١) رواه البخارى

يارسول الله، فرفع يده، فقلت: أحرام هو يارسول الله؟ فقال: "لا، ولكن لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه" قال خالد: فَأَجَرْتُه فأكلته، والنبي - صلى الله عليه وسلم - ينظر."

ثانياً: حجية السنة :

لقد تضافرت نصوص القرآن والسنة النبوية، فضلاً عن الأدلة العقلية على وجوب طاعة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - واتباعه في كل ماورد عنه، مما يبين الغقيدة ويوضحها، أو يعلم كيفية العبادة ويصححها، وكذلك مايرشد إلى مكارم الأخلاق أو إصلاح المعاملات، فضلاً عما ورد بخصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكذلك كل ما لاسبيل إلى معرفته إلا الشرع، أما ما كان سبيل تحصيله التدبر الإنسانى أو الحاجة البشرية التى تصقلها الخبرة والمران، فما ورد منه فى السنة فإنه يحمل على التوجيه والإرشاد، فإن طابق الواقع فيها ونعمت، وإن لم يوافق فإنه يحمل على قوله - صلى الله عليه وسلم - : "أنتم أعلم بأمر دنياكم"، وذلك كالأمور الطبية والزراعية والمهنية الأخرى، ونذكر لك مثالين للتوضيح فيما يلى :

عن رافع بن خديج-رضى الله عنه- قال: قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدينة وهم يؤبرون النخل، فقال : "ما تصنعون؟" قالوا: كنا نصنعه، فقال "لعلكم لولم تفعلوا كان خيراً" فتركوه فنفضت (سقط ثمره) فذكروا له ذلك، فقال : «إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشىء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشىء من

رأى فإِنما أنا بشر»^(١) وفي رواية أنس -رضى الله عنه-: "أن النبي مر بقوم يلحقون النخل فقال: لو لم تفعلوا لَصَلَحَ، قال: فخرج شيصاً، فمر بهم فقال: ما نلخلكم؟ قالوا: قلت كذا... وكذا... قال: أنتم أعلم بأمر دنياكم".

روى البخارى عن ابن عباس -رضى الله عنهما- أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "الشفاء في ثلاثة: في شرطة محجم، أو شربة عسل، أو كية نار، وأنهى أمتي عن الكي".

فيفهم من هذا الحديث أن شفاء بعض الناس في بعض البيئات يرتبط بأحد هذه التجارب الطبية، ولا يمنع أن يكون الشفاء في غيرها، كما لا يمنع أن يتخذ المسلمون وسائل الشفاء حسب مقررات الطب ومعلوماته، ولا يؤخذ الحديث على إطلاقه.

وأما عن النصوص التي توجب العمل بالسنة فهي كما يلي :

(أ) القرآن الكريم:

يقول الله - تعالى:

﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾^(٢).

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُوا بِمَا شَهِدَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلَمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٣).

(١) رواه مسلم

(٢) سورة آل عمران : ٣١ و ٣٢

(٣) سورة النساء : ٦٥

﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم
حفيظاً﴾ (١).

﴿إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم
أن يقولوا سمعنا وأطعنا﴾ (٢).

﴿لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً قد يعلم
الله الذين يتسللون منكم لواذاً فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن
تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ (٣).

﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون
لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً
مبيناً﴾ (٤).

﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا
الله﴾ (٥).

﴿هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته
ويزكّيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال
مبين﴾ (٦).

(١) سورة النساء : ٨٠

(٢) سورة النور : ٥١

(٣) سورة النور : ٦٣

(٤) سورة الأحزاب : ٣٦ .

(٥) سورة الحشر : ٧

(٦) سورة الجمعة : ٢

قال الإمام الشافعي — رضى الله عنه — «سمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول : الحكمة سنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم —.

ب) السنة النبوية:

عن المقدام بن معد يكرب، عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم قال : «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، لا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول، عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأجّلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذى ناب من السبع، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقرؤه، فإن لم يقرؤه فله تَعَقُّبُهُم بمثل قراه»^(١).

ومعنى قوله: «أوتيت الكتاب ومثله معه، يحتمل وجهين على رأى الإمام الخطاى: أحدهما: أوتيت من الوحي الباطن غير التلوة مثل ما أعطيت من الوحي الظاهر المتلو.

وثانيهما: أنه أوتى الكتاب وحياً يُتلى، وأوتى من البيان مثله، أى أذن له أن يبين ما فى الكتاب، فيعم ويخص، ويزيد عليه ويشرح ما فيه، فيكون فى وجوب العمل به لزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن.

وأن الذين يشككون فى ذلك هم من أهل الشُّبُع والترَف والذين لَاحَظَ لهم من العلم إلا التمسك بالأوهام والظنون.

(١) انظر الأحاديث القدسية ومنزلتها فى التشريع ص ٣٩.

روى الحاكم عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن النبی - صلى الله عليه وسلم - خطب في حجة الوداع فقال: «إن الشيطان قد یئس أن یعبد بأرضکم، ولكن رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أمرکم فاحذروه، إني تركت فيکم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً. کتاب الله وسنة نبیه».

روى البخارى في صحيحه عن عبدالله بن مسعود قال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات، والمتنمصات والمتفلجات للحسن، والمغيرات خلق الله، فقالت أم یعقوب: ما هذا؟ فقال عبدالله: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله، وفي کتاب الله، قالت: والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته، فقال: والله لئن كنت قرأتيه لقد وجدته، قال الله تعالى: ﴿وما اتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا﴾».

ذكر ابن عبد البر عن عبدالرحمن بن يزيد: أنه رأى محرماً عليه ثيابه، فقال اثنتى بآية من كتاب الله تنزع ثيابه، قال: فقرأ عليه ﴿وما اتاكم الرسول فخذوه...﴾.

والأمثلة في هذا المجال مشتفيضة، ونرى أن فيما ذكرناه منها الكفاية والهداية بأذن الله .

(ح) الاجماع:

فقد أجمع الصحابة والتابعون وتابعوهم والأئمة الأربعة والمسلمون على وجوب طاعة الرسول — صلى الله عليه وسلم —

والعمل بسنته، وإليك طائفة من أقوال أهل الفضل والصلاح تجلى لنا هذه الحقيقة:

يقول الإمام مالك - رضى الله عنه -: «كل أحد يؤخذ من قوله أو يترك إلا صاحب هذه الروضة».

يقول الشافعى - رضى الله عنه: «مهما قلت من قول، أو أخذت من أصل، وفيه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خلاف ما قلت، فالقول ما قاله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو قولى».

ويقول الإمام أبو حنيفة - رضى الله عنه: «لعن الله من يخالف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - به أكرمنا الله، وبه استنقذنا».

د) المعقول:

مادامت قد ثبتت حجية السنة بالقرآن والسنة والإجماع، فإن ذلك يثبت بداهة بالمعقول.

ثالثا: علاقة سنة الراشدين بسنة

النبي - صلى الله عليه وسلم - :

لقد دلت الآثار والأخبار على أن سنة الخلفاء الراشدين المهديين هي من سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ويجب اتباعها، وإليك طائفة من هذه النصوص التى تبين صدق ما نقول.

● عن أبى نجیح العریاض بن ساریة السلمی - رضى الله عنه

- قال : «وَعَظَنَّا رَسُولُ اللَّهِ مَوْعِظَةً وَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيُونَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّهُا مَوْعِظَةُ مُوَدَّعٍ فَأَوْصِنَا، قَالَ: أَوْصِيكُمْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، فَإِنَّهُ مِنْ يَئِشٍ مِنْكُمْ فَسِيرِي اخْتِلَافاً كَثِيراً، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» (١).

في هذا دليل على أن سنة الراشدين متبعة كاتباع السنة بخلاف سنة غيرهم، ومما يقوى ذلك من جهة اللغة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد جعلها سنة واحدة بالرغم من وجود العاطف وهو الوار، فقال: عضوا عليها، ولو كانتا مختلفتين لقال: عضوا عليهما.

عن حذيفة - رضى الله عنه - قال كنا عند النبي - صلى الله عليه وسلم - جلوساً فقال: «إني لا أدري ما أقدر بقائى فيكم، فاقصدوا باللذين من بعدى، وأشار إلى أبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - وتمسكوا بعهد عمار، وما حدثكم به ابن مسعود فصدقوه» (٢).

قال عمر بن عبدالعزيز - رضى الله عنه - : سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - وِلاَةَ الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ سَنًّا الْأَخْذَ بِهَا اعْتِصَامَ بَكْتَابِ اللَّهِ، وَقُوَّةَ عَلَى دِينِ اللَّهِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ تَبْدِيلُهَا، وَلَا تَغْيِيرُهَا، وَلَا النَّظَرُ فِي أَمْرِ خَالَفَهَا، مَنْ اهْتَدَى بِهَا فَهُوَ الْمُهْتَدَى، وَمَنْ اسْتَنْصَرَ بِهَا فَهُوَ الْمَنْصُورُ، وَمَنْ تَرَكَهَا وَاتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَاهِ اللَّهُ مَا تَوَلَّى، وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا.

(١) رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث حسن صحيح.

(٢) رواه أحمد والترمذى

وقال أيضا: ألا إن ماسن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصاحبه فهو وظيفة دين، تأخذ به وننتهى إليه.

صور من سنن الخلفاء الراشدين:

ما فعله عمر من وضع الديوان، ووضع الخراج على أرض العتوه، وعقد الذمة لأهل الذمة:

ويشهد لذلك قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
«رأيتني في المنام أنزع على قليب (بئر)، فجاء أبو بكر فنزع ذنوباً (دَلَّوْا) أو ذنوبين وفي نزع ضعف والله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب فاستحالت غربا، فلم أرَ أحداً يفري فريّه حتى روى الناس وضربوا بعطن» وهذا إشارة أن عمر لم يمت حتى وضع الأمور في مواضعها واستقامت له.

جمعه الناس على صلاة التراويح:

عن عائشة - رضى الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد، وصلى رجال بصلاته (أى مقتدين به)، وفي آخر هذه الرواية: فتوفى رسول الله والأمر على ذلك، أى أن كل أحد يصلى قيام رمضان في بيته منفردا، ثم كان الأمر على ذلك أيضا في خلافة أبى بكر وصدرًا من خلافة عمر - رضى الله عنهما - ثم جمع عمر الرجال على أبى بن كعب والنساء على «تميم السدري» وقيل على «سلمان بن أبى خيثمة»، ثم خرج ذات

ليلة والناس يصلونها في جماعة فقال : «نعم البدعة أو نعمت البدعة» .
وإنما سماها بدعة لأنه - صلى الله عليه وسلم - لم يسن لهم
الاجتماع لها، ولا كانت في زمن الصديق، ولا أول الليل، ولا كل ليلة،
ولا هذا العدد (١).

وروى أن أبى بن كعب قال لعمر: إن هذا لم يكن (أى في عهد
النبي - صلى الله عليه وسلم) .

فقال عمر: قد علمت، ولكنه حسن. أى علمت أن هذا لم يكن في
زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولكنه أمر حسن، ومراده أن هذا
الفعل وإن لم يكن على هذا الوجه قبل هذا الوقت، ولكن له أصول في
الشريعة يرجع إليها، فمنها حثه - صلى الله عليه وسلم - على قيام
رمضان وترغيبه فيه، وكان الناس في زمانه يقومون في المسجد
جماعات متفرقة ووحدا، وصلى النبي - صلى الله عليه وسلم -
بأصحابه في رمضان غير ليلة ثم امتنع عن ذلك خشية أن يكتب
عليهم فيعجزوا عن القيام به، وقد أمن هذا بعده
صلى الله عليه وسلم .

ما فعله عثمان - رضى الله عنه - من الأذان
الثالث يوم الجمعة:

عن السائب بن يزيد - رضى الله عنه - قال: كان النداء يوم
الجمعة أوله إذا جلس الإمام على عهد رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - وأبى بكر وعمر، فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء

(١) فتح المبدى بشرح مختصر الزبيدى ج ٢ ص ١٦٥

الثالث علي الزوراء (مكان مرتفع) وفي رواية فأمر عثمان بالنداء الأول، وقد وافقه سائر الصحابة بالسكوت وعدم الإنكار عليه فصار إجماعاً سكوتياً.

جمع القرآن في عهد عثمان - رضى الله عنه :

لما كان اهل الشام يقرؤون القرآن بقراءة "أبى بن كعب" وأهل العراق يقرؤون بقراءة "عبد الله بن مسعود" ويتمسك كل فريق بقراءته إلى درجة التعصب لها، واعتقاد أنها هي الأصح وماعداها باطل، فقد قال حذيفة بن اليمان "رضى الله عنه، لعثمان - رضى الله عنه: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأهل الشام يقرؤون بقراءة أبى كعب "فيأتون بمالم يسمع أهل العراق، وأهل العراق يقرؤون بقراءة "عبد الله بن مسعود" فيأتون بمالم يسمع أهل الشام، فيكفر بعضهم بعضاً فأرسل عثمان إلى "حفصة" رضى الله عنها يطلب منها الصحائف التى فيها القرآن والتى جمعها "زيد بن ثابت" رضى الله عنه، فى خلافة أبى بكر "رضى الله عنه، طلب منها هذه الصحائف لينسخها ثم يردها إليها، فأرسلتها إليه، فشكل لجنة لنسخ المصحف، تتكون من:

زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوا ما فى هذه الصحف فى عدة مصاحف، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وترك مصحفاً واحداً فى المدينة، وأمر بما سوى ذلك من القرآن فى كل صحيفة أو

مصحف أن يحرق، وبهذا اتفق الناس على مصحف واحد، وسمى مصحف عثمان "المصحف الإمام".

فهذا العمل وإن كان بدعة، إلا أنها بدعة حسنة، تعد من أكبر حسنات عثمان، وأكثرها فائدة للإسلام والمسلمين، حيث صانت الأمة من خطر الاختلاف في تلاوة كتاب الله تعالى .

الفصل الثانى البدعة

البدعة

أولاً : تعريفها :

في اللغة :

البدعة كلمة تدل على كل ما اخترع على غير مثال سابق، والإبداع : إنشاء صنعة بلا احتذاء أو اقتداء فيها بأحد .

والبديع والمبدع :كلمات تدل على الفاعل تارة وعلى المفعول تارة أخرى، فالبديع المبدع والمبدع، أى للصانع وللصنعة، ومنه فى الفاعل قول الله-تعالى : ﴿بديع السماوات والأرض﴾ (١) أى موجدتها من غير مثال سبق، بغير آلة ولا زمان أو مكان، ولا يكون ذلك إلا لله-تعالى، والمبدع : المبدع والمبدع، ومنه قول الله-تعالى : ﴿قل ما كنت بدعاً من الرسل ..﴾ (٢) أى ما كنت مُبدِعاً لم يتقدمنى رسول، أو مُبدِعاً فيما أقوله.

شريعاً :

البدعة شريعاً كل ما أحدث مما لا يوجد له فى الشريعة ما يدل عليه ويؤيده، فإن كان له أصل شرعى يدل عليه ويؤيده فلا يعتبر بدعة شريعاً، وإن اعتبر بدعة بدلالة اللغة لمفهوم اللفظ، ويدل لهذا المعنى الشرعى ماروى عن أم المؤمنين عائشة-رضى الله عنها- قالت: قال رسول الله-صلى الله عليه وسلم- : "من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس

(١) سورة البقرة : ١١٧ والأنعام : ١٠١

(٢) سورة الأحقاف : ٩

منه فهو رد " رواه البخارى، وفي رواية مسلم : " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد "، وفي بعض ألفاظه: " من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو رد " .

أو أن البدعة هي ما استحدث بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - من الأهواء والأعمال، وهذا قول الليث، وقال ابن السكيت: البدعة كل محدثة ..ومما يشهد لذلك ماورد في القاموس: والبدعة بالكسر الحدث في الدين بعد الإكمال، ومنه الحديث: " إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة ». عن جابر- رضى الله عنه - قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول في خطبته:

« أما بعد... فإن أصدق الحديث كتاب الله، وإن أفضل الهدى هدى محمد، وبشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار " رواه مسلم.

ثانياً: أقسام البدعة:

اتفق العلماء على أن البدعة تنقسم إلى قسمين اثنين لا ثالث لهما، وهما :

١- البدعة الحسنة :

وهي ما أحدث وله أصل في الشرع يشهد له، وقد سماها النبي -صلى الله عليه وسلم- سنة حسنة .

٢- البدعة السيئة :

وهي ما أحدث ولا أصل يشهد له في الشرع، وقد سماها

النبي - صلى الله عليه وسلم - سنة سيئة .

ومن النصوص التي تؤيد هذا التقسيم مايلي :

عن جابر - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من غير أن ينقص من أجورهم شىء ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من غير أن ينقص من أوزارهم شىء " . (١)

عن أبى هريرة ، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجر من تبعه ، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان له من الإثم مثل آثام من اتبعه ، لا ينقص ذلك من أثمهم شيئاً " . (٢)

قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " من دل على خير فله مثل أجر فاعله " وفي رواية : " عاملة " . (٣)

عن ابن مسعود - رضى الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " ليس من نفس تقتل ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها ، لأنه أول من سن القتل " . (٤)

ولم يشذ عن هذا الاتفاق إلا الشاطبي - صاحب الاعتصام -

(١) رواه مسلم والنسائي .

(٢) روته مسلم

(٣) رواه مسلم

(٤) رواه مسلم

فإنه أنكره وزعم أن كل بدعة مذمومة، لكنه اعترف بأن هناك من البدع ما هو مطلوب على سبيل الوجوب أو الندب باعتباره مصلحة مرسله، وعليه فإن خلافه لفظي، فهو يسمى البدعة الحسنة مصلحة مرسله.

من أقوال العلماء التي تؤيد هذا التقسيم :

● يقول الحافظ ابن حجر: والمحدثات بفتح الدال جمع محدثة، والمراد بها ما أحدث وليس له أصل في الشرع، ويسمى في عرف الشرع بدعة، وما كان له أصل يدل عليه الشرع فليس بدعة، فالبدعة في عرف الشرع مذمومة، بخلاف اللغة، فإن كل شيء أحدث على غير مثال يسمى بدعة، سواء كان محموداً أو مذموماً.

● ويقول الشافعي: البدعة بدعتان: بدعة محمودة، وبدعة مذمومة، فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم.

● وروى البيهقي في مناقب الشافعي قال: المحدثات ضربان: ما أحدث مما يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهذه بدعة الضلال، وما أحدث من الخير لاخلاف فيه لواحد من هذا فهو محدثة غير مذمومة، وقد قال عمر في قيام رمضان: نعمت البدعة هذه، يعني أنها محدثة لم تكن، وإذا كانت ليس فيها رد لما مضى.

● يقول الحافظ ابن رجب: المراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعاً، وإن كان بدعة لغة.

● قال ابن الأثير: البدعة بدعتان: بدعة هدى، وبدعة ضلال، فما كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله - صلى الله عليه وسلم - فهو في حَيْزِ الذم والإنكار، وما كان واقعاً تحت عموم مانذب الله إليه، وحض الله عليه ورسوله فهو في حيز المدح، ومالم يكن له مثال موجود كنوع من الجود والسخاء وفعل المعروف فهو من الأفعال المحمودة، ولا يجوز أن يكون ذلك في خلاف ماورد به الشرع .

● قال الفيومي في المصباح: أبدع الله الخلق إبداعاً، أى خلقهم لاعلى مثال، وأبدعت الشيء وأبتدعته أى استخرجته وأحدثته، ومنه قيل للحالة المخالفة بدعة، كالرفعة من الارتفاع، ثم غلب استعمالها فيما هو نقص في الدين أو زيادة فيه، لكن بعضها قد يكون غير مكروه، فيسمى بدعة مباحة، وهى ماشهد لجنسه أصل في الشرع، أو اقتضته مصلحة يندفع بها مفسدة، كاحتجاب الخليفة عن أخلاط الناس .

قاعدة للتعرف على حكم الفعل شرعاً :

كل فعل أجازه الشارع أو منعه أو أمكن رده إلى الجواز أو المنع فهو جائز أو ممنوع، فإن كان الفعل قد أجازه الشارع مرة ومنعه مرة أخرى فالحكم الثانى ناسخ للأول، أى أن حكم الفعل المنع، وإن لم يرد عن الشرع فيه إجازة أو منع، ولا أمكن رده إلى الشرع بوجه من الوجوه ففيه أقوال ثلاثة، أصحها أن مايرجع إلى المنفعة حلال، ومايرجع إلى المضرة حرام .

ثالثاً أحكام البدعة :

البدعة تأخذ واحداً من الأحكام الشرعية الخمسة :الوجوب،
الندب، الإباحة، الحرمة والكراهة، وإن كان بعض الفقهاء قد اعتبر هذه
الأحكام أقساماً للبدعة، كالإمام العز بن عبد السلام، حيث قال في
كتاب "الفوائد في اختصار المقاصد، المسمى بالقواعد الصغرى"
البدعة منقسمة إلى واجبة ومحرمة ومندوبة ومكروهة ومباحة،
والطريق في ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشرع، فإن دخلت في
قواعد الإيجاب فهي واجبة، أو في قواعد التحريم فمحرمة، أو الندب
فمندوبة، أو المكروه فمكروهة، أو المباح فمباحة .

وإليك بيان هذه الأحكام مع ذكر أمثلة لها فيما يلي :

- ١-الوجوب :مثل الاشتغال بالعلوم التى يتم بها حفظ
الشرعية واجب، ومعلوم أن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب .
- ٢-الندب :مثل إنشاء المدارس والمستشفيات والمرافق الخيرية
الأخرى.
- ٣-الإباحة :التوسع في استخدام مرافق الحياة في غير إسراف
أو مخيلة، كاستخدام الملابس الجيدة والمأكّل اللذيذة والمساكن
الفخمة .

٤- الحرمة :مثل قيام الفرق الدينية، كالقدرية والجبرية،
والمكوس (الجباية) .

٥- الكراهة:مثل زخرفة المساجد، وتذهيب المصاحف،
والإسراف في زخرفتها مما يشغل عن تدبير معانى القرآن وتلاوته .

رابعاً : التوفيق بين أحاديث

منع البدعة وأحاديث جوازها :

باستقراء الأحاديث التى تتناول هذا الموضوع، نجدها قسمين :
قسم يتناول البدعة على عمومها فيصفها بالضلالة، وأنها فى النار،
ومن ذلك حديث العرباض بن سارية المتقدم "... وإياكم ومحدثات
الأُمور فإن كل بدعة ضلالة " وحديث جابر المتقدم أيضاً "... وكل
محدثه بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار " وقسم آخر
يتناول البدعة باعتبار الحسن والقبح، كحديث جابر " من سن
فى الإسلام سنة حسنة.. " وحديث أبى هريرة " من دعا إلى هدى
..ومن دعا إلى ضلالة... " وحديث ابن مسعود : " ليس من نفس
تقتل ظلماً.. " .

وقد ذهب العلماء الأفاضل إلى التوفيق بين هذه الأحاديث،
لأنها جميعاً صحيحة، ومدار التوفيق فيها على حمل أحاديث
العموم على الخصوص، أى أن حديث " كل بدعة ضلالة " حديث عام
مخصوص، وأن المراد بالضلالة المحدثات الباطلة، والبدع

المذمومة، كما قاله النووي وغيره، وذلك لأن الأحاديث التي تصرح بتقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة تراعى نسبة هذه الأفعال المبتدعة للشرع، فموافق أصول الشرع كان حسناً وما لم يوافق كان سيئاً، ومع هذا فإن البدعة الحسنة وإن كانت محدثة في ذاتها وعينها فهي مشروعة باعتبار نوعها، لدخولها في قاعدة شرعية أو عموم أية أو حديث، ولهذا سميت حسنة، ويجرى أجزؤها على من سنها بعد وفاته .

● ويقول الإمام ابن رجب الحنبلي: إن حديث " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد " يدل بمنطوقه على أن كل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود.

● ويقول العلامة عبد الله الصديق الغماوي : هذا الحديث مَخْصَصٌ لحديث كل بدعة ضلالة، ومبين للمراد منها كما هو واضح، إذ لو كانت البدعة ضلالة بدون استثناء لقال الحديث : من أحدث في أمرنا هذا شيئاً فهو رد، لكن لما قال «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» أفاد أن المحدث قسمان: ما ليس من الدين، بأن كان مخالفاً لقواعده ودلائله، فهو مردود، وهو البدعة الضلالة، وما هو من الدين بأن شهد له أصل، أو أيده دليل، فهو صحيح مقبول وهو السنة الحسنة.

● قال الإمام النووي : كل بدعة ضلالة عام مخصوص، والمراد غالب البدع، ولا يمنع من كون الحديث عاماً مخصوصاً قوله : «كل

بدعة» مؤكداً بكل، بل يدخله التخصيص مع هذا، كقوله تعالى : «تدمر كل شيء بأمر ربها»، وقد اتفق العلماء على ذلك.

نصوص القرآن على عمومها

تجيز استحداث فعل الخير :

هناك طائفة من نصوص القرآن تشمل جميع المندوبات بجميع أنواعها منذ جاء الإسلام إلى قيام الساعة، وهى تتسع لتشمل جميع ما يستحدث من أفعال الخير، فمن زعم أن فعل الخير المستحدث بدعة مذمومة، فقد تجرأ على ما اشتمله عموم الكتاب والسنة، وهذه طائفة من الايات الكريمة التى تؤيد ذلك وتؤكداه :

قال الله تعالى : ﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله...﴾ (١)

﴿من جاء بالحنسة فله عشر أمثالها...﴾ (٢)

﴿... وأفعلوا الخير لعلكم تفلحون﴾ (٣)

﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾ (٤)

نصوص مخصوصة من السنة

تجيز استحداث فعل الخير :

● عن سعيد بن المسيب أن بلالا أتى النبى — صلى الله عليه

(١) سورة البقرة : ١٩٧

(٢) سورة الأنعام : ١٦٠

(٣) سورة الحج : ٧٧

(٤) سورة الزلزلة : ٧

وسلم - يؤذنه بصلاة الفجر، فقليل : هو نائم، فقال : الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، فَأُقِرَّتْ في تأذين الفجر، فثبت الأمر على ذلك^(١).

عن رفاعه بن رافع الزرقى قال: كنا نصلى يوماً وراء النبي - صلى الله عليه وسلم - فلما رفع رأسه من الركعة قال: " سمع الله لمن حمده " فقال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف قال: " من المتكلم؟ " قال: أنا، قال: " رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول " .^(٢)

عن أنس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مر بأعرابي وهو يدعو في صلاته ويقول: يا من لا تراهم العيون، ولا تخالطه الظنون، ولا يصفه الواصفون، ولا تغيره الحوادث، ولا يخشى الدوائر، يعلم مثاقيل الجبال، ومكايل البحار، وعدد قطر الأمطار، وعدد ورق الأشجار، وعدد ما أظلم عليه الليل وأشرق عليه النهار، لا تُوارى منه سماءٌ سماءً، ولا أرضٌ أرضاً، ولا بحرٌ ما في قعره، ولا حبلٌ ما في وعده: اجعل خَيْرَ عمرى آخره، وخير عملى خواتيمه، وخير أيامى يوم ألقاك فيه، فلما انصرف دعاه النبي - صلى الله عليه وسلم - ووهب له

(١) رواه ابن ماجه بإسناد رجاله ثقات .

(٢) رواه البخارى

ذهباً أهدي إليه مع بعض المعادن وقال له: " وهبت لك الذهب بحسن
ثنائك على الله - عز وجل " (١) .

فالنبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكتف بإقراره الأعرابي على
الدعاء الذي أنشأه، بل أعطاه عليه جائزة، لأنه أحسن فيه الثناء على
الله - تعالى .

(١) رواه الطبراني في الأوسط

الخاتمة

هذه عجالة وجيزة في عبارتها، جمّة الفائدة في بابها ومادتها، توخيت في تقديمها تفصيل القول مع إيراد الأمثلة التي تيسر فهمها في عبارة سهلة، في موضوع رأيت الحاجة ماسة لمعالجته، ألا وهو الكلام عن البدعة وأقسامها وأحكامها، وقد رأيت إكمالاً للفائدة أن أمهد لذلك بالحديث عن السنة وما يتعلق بها، ذلك لأن كثرة الجدل في هذا الموضوع، وتناوله بصورة مبتورة قد أوقع الناس في حيرة التبس معها الحق بالباطل، كأولئك الذين يتحدثون عن البدعة على أساس معناها اللغوي فحسب، ومما زاد هذه القضية تعقيداً أن كثيراً ممن يتناولونها يريدون بدافع من حسن النوايا أن يستقيم الناس على جادة الطريق، في زمن كثرت فيه الأهواء، والحق نقول: إن هذه القضية ليست في حاجة إلى تشدد أو تزمت بقدر ما هي في حاجة إلى فهم واع ودقيق للنصوص التي تناولتها في جو من الرحمة والتيسير، فالاجتهاد في مسائل الفروع أمر كفلته شريعة ربنا - سبحانه وتعالى - حتى لا تتعطل الملكات العقلية والقدرات الفكرية للناس، فإذا كانت سنة التقدم والتطور واقعة في دنيا الناس، فإن ذلك يقتضى وجود مستجدات، واستحداث مخترعات في شتى مجالات الحياة، في السلوك والمعاملات، والمؤمن دائماً مرتبط بشرع الله، يعرض عليه كل شأن من شؤنه، فما كان موافقاً للشرع فعله، وما كان مخالفاً ابتعد عنه وتركه، ولا يلزم مع هذا أن يكون لكل واقعة ونازلة حكم معين، لأن

ذلك من المشقة بمكان، ومن هنا كان وجود قاعدة الأحكام العامة التي ترد إليها الجزئيات دليلاً على عظمة هذا التشريع وربانيتها، فضلاً عن كونها رحمة من الله بعباده وتيسيراً عليهم.

ومع هذا، فينبغي أن يكون واضحاً في الأذهان أنه بقدر ما أباح الشارع لنا من حرية الاختلاف في ضوء ضوابطه وأصوله—فإن ذلك لا يفسد للود قضية، وأن الرجوع إلى الحق خير من التماهى في الباطل، كما ينبغي أن يكون منهجنا في مثل هذه المواطن هو منهج سلفنا الصالح من الفقهاء العاملين، الذين بلغوا من ذكاء الفهم ودقته شأواً عظيماً، أستاذلوا معه أن يخلد الله ذكرهم في العالمين، وأن يجعل الله لهم لسان صدق في الآخرين، فبقدر ما كانوا أعلاماً في الفقه كانوا قمماً في التسامح والإبتعاد عن تجريح الغير، فكان الواحد منهم يقول: مذهبي هذا صواب يحتمل الخطأ، ومذهب غيري خطأ يحتمل الصواب، ويقول آخر: إذا صح الحديث فهو مذهبي.

فعلينا أن نعرض قضايانا وأمور حياتنا على شرع الله، لنتعرف مدى موافقتها له، وليكن رائدنا في كل ذلك الحرص على مرضاة الله، ولنبتعد عن اللدد في الخصومة، حتى يوفقنا الله لما فيه خير الدنيا والآخرة، متذكرين ما رواه أبو هريرة—رضي الله عنه—أن رسول الله— صلى الله عليه وسلم— قال: "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وإنما أنا قاسم والله عز وجل يعطي، ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله"

وبالله التوفيق، ومنه العصمة والهداية.

قائمة المراجع

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- جواهر التفاسير.
- ٣- صحيح مسلم بشرح النووي- طبعة الشعب.
- ٤- الأذكار للنووي- منشورات دار الملاح للطباعة.
- ٥- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين- محمد بن علان الصديقي، دار الكتب العملية-بيروت.
- ٦- الأحاديث القدسية ومنزلتها في التشريع، د. شعبان محمد اسماعيل، ١٣٩٨هـ.
- ٧- إشراقات نورانية من السنة النبوية، عبد اللطيف محمود عبد الفتاح، مجمع البحوث الإسلامية ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- ٨- إحياء السنة وإخماد البدعة، الشيخ عثمان بن فودي تحقيق أحمد عبدالله باجور-مجمع البحوث الإسلامية ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- ٩- بيان للناس ج٢، الأزهر الشريف - ١٩٨٨م.

١٠- المنهاج الفكرى للداعية وتأثيره فى قضايا الفكر الإسلامى، د. محمد سيد أحمد عامر مطبعة الحسين الإسلامية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١١- إتقان الصنعة فى تحقيق معنى البدعة، الحافظ عبد الله الصديق الغمارى الحسنى، طبعة بدون مصدر أو تاريخ طباعة.

١٢- الفوائد فى اختيار المقاصد، الشيخ عز الدين-أبى محمد- عبد العزيز بن عبد السلام، تقديم وتحقيق الدكتور جلال الدين عبد الرحمن- مطبعة السعادة- ط الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٣- الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلى- تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد.

١٤- فتح المبدى بشرح مختصر الزبيدى ج-٢

١٥- جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلى- دار الحديث بجوار الأزهر الشريف.

١٦- الآيات البينات فى وصول ثواب الطاعات والقراءة إلى الأموات؛ للسيد أبو الحسنين المكى، تصوير من نسخة مخطوطة بدون تاريخ.

الفهرس

٣	المقدمة
٧	الفصل الأول
	السنة
١٠	أولاً: تعريفها
١١	● مثال يوضح المراد بالسنة عند الأصوليين والفقهاء والمحدثين.
١٢	● أنواع السنة عند الأصوليين والمحدثين
١٢	١- السنة القولية.
١٣	٢- السنة الفعلية.
١٣	٣- السنة التقريبية.
١٥	ثانياً: حجية السنة
١٦	● النصوص التي توجب العمل بالسنة :
١٦	أ) القرآن الكريم .
١٨	ب) السنة النبوية.
١٩	ج) الإجماع .
٢٠	د) المعقول .
٢٠	ثالثاً : علاقة سنة الراشدين بسنة النبي
	- صلى الله عليه وسلم -
٢٢	● صور من سنن الخلفاء الراشدين

الفصل الثاني ٢٧

البدعة

- أولاً : تعريفها ٢٩
- ثانياً : أقسام البدعة ٣٠
- ١- البدعة الحسنة ٣٠
- ٢- البدعة السيئة ٣٠
- أقوال العلماء التي تؤيد هذا التقسيم ٣٢
- قاعدة للتعرف على حكم الفعل شرعاً ٣٣
- ثالثاً : أحكام البدعة ٣٤
- رابعاً : التوفيق بين أحاديث منع البدعة وجوازها ٣٥

الخاتمة ٤١

قائمة المراجع ٤٣

رقم الإيداع ٩٣ / ٥٦٢١

الترقيم الدولي : 7 - 13 - 52 / 5 - 977 - I . S . B . N

دار ماجد للطباعة
ت: ٨٢١٢٣٨



مركز الكتاب للنشر

مصر الجديدة : ٢١ في الحليمة المأمون روكي ت ٦٦١٠١٧
مدينة نصر : ٣ في الوادي - الحلي السابع ت ٢٦٢٦٨٤١